

تحريف الكلم عن مواضعه^(١)

قرر لنا القرآن الحكيم أن أهل الكتاب كانوا يحرفون الكلم عن مواضعه... وقد أخبرنا الرسول ﷺ أننا سنتبع سننهم، وقد وقع من زمن بعيد، وما يزال يقع حتى اليوم أن المسلمين بالاسم حرفوا كلام الله ورسوله عن مواضعه في جرأة غير مبالية، وعتو مستكبر جاحد، والذي قام بهذه الحركة الهدامة؛ هم علماء الكلام، وكثير من الفقهاء الذين جعلوا للرأي القيمة الأولى، والصوفية^(٢).

وكان من أشدهم غلوًا في التحريف: هم الصوفية؛ إذ كان تحريفهم لا يشهد به عرف، ولا تفره لغة، ولا يستقر بقلقه نوع من المجاز. حرف علماء الكلام أي الله عن مواضعها، فجردوا الله من صفاته، أو شبهوه بخلقه، فكان المعتزلة، وكان المجسمة، وحرف الفقهاء كلام الله عن مواضعه، فشرعوا لمقلديهم مالم يأذن به الله، حتى لقد قرأت: «تفل رسول الله وهو في الصلاة، فكتب تحتها شارحها: أعني وهو خارج الصلاة»!!.

وحرف الصوفية كلام الله عن مواضعه، فكان تحريفًا هو الجريمة النكراء، والداهية الصماء، التي طوت العقيدة الصحيحة، وأظهرت للناس مجوسية على

(١) مجلة الهدي النبوي (١ / ١٣٦٨).

(٢) لم نضع الفلاسفة، وهم ممن حرفوا، لأن خطرهم غير بالغ، فحسبك أن تذكر لعامي أن فلائنا فيلسوف حتى ينفر منه، أما غيرهم فيجعلهم أربابًا له، بخاصة الصوفية، فالصوفية عند العامة، بل العلماء أيضًا، رمز عن الروحية السامية، وتجلي الحقائق العلوية، من عوالم الملكوت، والجبروت، والملك، للصوفي المحترم!!.

وجهها قناع كتب عليه إسلام.

ولنضرب لك مثلاً من تأويلاتهم: قال عبد الكريم الجيلي في كتابه «الإنسان الكامل الباب السادس والثلاثين» ولهذا لما سأل الله عيسى فقال: ﴿أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُخِي إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ قَالَ سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقِّ﴾.

[المائدة: ١١٦]

يعني كيف أنسب المغيرة بيني، وبينك، فأقول لهم اعبدوني من دون الله، وأنت عين حقيقتي وذاتي، وأنا عين حقيقتك وذاتك، فلا مغيرة بيني وبينك. ويفسر ابن عربي ما يأتي بقوله: ﴿إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾ [المائدة: ١١٦]. لأنك أنت القائل، وأنت اللسان الذي أتكلم به، فجعل هويته عين لسان المتكلم^(١)، فتأمل إلى أي حد بعيد من الضلال والكفر بلغ الصوفية بتحريفاتهم كلام الله عن مواضعه، ولست بحاجة إلى أن أقول لك: إن تحريفهم هذا إن لم يكن كتحرير اليهود، والنصارى للتوراة والإنجيل، فهو أشد غلوًا، وأبعد حمقًا في المروق والإلحاد.



(١) فصوص الحكم، لابن عربي ص (٢٦٧)، شرح بالي أفندي، طبع تركيا.